حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٧)
www.aafu.journals.ekb.eg//:http
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

علة الاستغناء في كتاب سيبويه (دراسة نحوية دلالية)

إبراهيم محمد نجيب*

معيد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن علة مهمة في التعليل النحوي عند سيبويه؛ وهي علة الاستغناء، هذه العلة التي اتخذت من الدلالة أساسًا لها، فلا يحدث الاستغناء إذا لم يتم المعنى، كما يشترط لحدوث هذه العملية التوافق الدلالي بين المستغنى والمستغنى عنه، ويلاحظ من يقرأ كتاب سيبويه كثرة دوران هذه العلة في كتابه كثرة لافتة للنظر، فعقدت العزم على دراسة هذه العلة؛ وذلك للكشف عن اعتماده عليها في تفسير التراكيب النحوية، وبيان أهمية هذه العلة في استنباط القاعدة النحوية والصرفية من جهة، والتأويل النحوي من جهة أخرى، ومدى اهتمام سيبويه بالدلالة في تعليل كثير من الظواهر اللغوية التي يعرض لها.

الكلمات المفتاحية :

(الاستغناء، الاكتفاء، الدلالة، سيبويه، العلة)

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة

تُعَدُّ فكرةُ التعليلِ اللغوي ودلالتُه من أهم قضايا اللغة؛ لأنها بداية يقظة العقل النحوي، فالتعليلات النحوية والصرفية جزء من القاعدة، وإن شئتَ قلتَ: هي تتميم للقاعدة وتفسير لها. وهذه التعليلات تهتم بتفسير الحالات الإعرابية للكلمات، إلى جانب اهتمامها ببنية الكلمة؛ مثل: حذف بعض الحروف من الكلمة أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير صيغة الكلمة أو غير ذلك من الظواهر اللغوية.

يمكن القول بأن التعليل قد رافق الأحكام النحوية والصياغة الصرفية منذ البداية. فيقولون: فعلوا كذا لكذا، ووضعوا كذا لكذا، وإنما رفعوا هنا لعلة، ونصبوا هنا لهدف، وهكذا كانت طريقة اللغويين. وكتاب سيبويه اهتم بتعليل كثير من الظواهر اللغوية:" فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبِطَتْ على أساسه القواعد، بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنه لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة " (ضيف،٨٢).

لقد قسم النحاة العلل إلى أنواع مختلفة ومتعددة، وخاضوا في ذلك كثيرًا، ويظهر هذا بوضوح في كتب الأصول، فهي تدرس هذه التعليلات من الناحية النظرية من حيث تعريفاتها وتقسيماتها وقوادحها، لا من حيث تأثيرها في الناحية الدلالية للتراكيب اللغوية والصيغ الصرفية، فأردتُ في هذا البحث الحديث عن علة الاستغناء – بوصفها علة من العلل الدلالية– تلك العلل التي تعتمد على المعنى،" وتفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها أو تبرر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج " (قاسم،٣٩٤،٣٩٥)، فالمعنى هو أساس الدراسة النحوية واللغوية، وإبراز أثر الاستغناء عند استنباط القواعد النحوية والصيغ الصرفية في كتاب سيبويه.

(١)

ومن هذه العلل الدلالية الاستغناء، وهو يعني عدم الحاجة، وهو مصدر استَغْنَى؛ تقول استغنى بالشيء عن غيره؛ أي اكتفى به:" والغَنَاء: الكفاية؛ يُقال: لا يُغْنِي فلانٌ غَنَاءَ فلانٍ؛ أي لا يَكفِي كِفايتَه.وغَنِيَ عن كذا فهو غانٍ " (ابن فارس،ج٤،٣٩٧)، والتعليل بالاستغناء من التعليلات كثيرة الدوران في كتب النحو العربي، وهذه العلة ينحو إليها العربُ في كلامهم، وتعريفُها هو أن يقتضي القياس حكمًا ما، فتتركه العربُ استغناءً بغيره عنه، وقد عدَّ سيبويه الاستغناء من الأعراض التي تقع في الكلام وذلك في باب " ما يكون في اللفظ من الأعراض "(سيبويه،ج١،٢٤). وقال السيرافي معلقًا على قول سيبويه السابق:"يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه القياس "(السيرافي،ج١، ١٧٩)، ومما قاله السيرافي وَمَثَّلَ له سيبويه جاء تعريف الاستغناء السابق، وأحيانًا يقع الاستغناء بين أنواع الكلم اعتمادًا على الدلالة، أو يضمر الفعل ويستغنى عنه بالمصدر؛ لأن المصدر ينطوي على المعنى نفسه الذي يفيده الفعل المضمر. ويستغنى عن بعض مكونات الجملة بناءً على فهم المخاطَب للدلالة المقصودة، وسيبويه بإشاراته إلى الاستغناء وتعليل ذلك بفهم المخاطَب يلتقي مع أحدث الاتجاهات اللغوية كما يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة اللطيف:" وهنا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن و الشقة، إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق [يقصد السياق غير اللغوي] كثيرًا. وتكثر في (الكتاب) الإشارة إلى فهم المخاطَب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في بناء الجملة بناءً على فهم المخاطَب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام"(عبد اللطيف، ١١٥).

ولقد كان سيبويه يكثر في كتابه من التعليل بالاستغناء وأحيانًا أطلق عليه: الاكتفاء (الحديثي،٣٧٨)، ولكنه كان يشترط في ذلك حدوث الفائدة، وعدم حدوث لبْسٍ لدى المخاطَب؛ لهذا نجده ينص في(باب المسند والمسند إليه) على أنْ كليهما لا يستغني أحدهما عن الآخر، ما لم يدل السياق على المستغنى عنه:" وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّمُ منه بدًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه؛ [أي الخبر]. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يَذْهَبُ عَبْدُ اللهِ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ اللهِ منطلقًا، وليْتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (سيبويه،ج١، ٢٣). ويعبر سيبويه عن هذا الارتباط والتلازم بين ركني الجملة بأنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ما لم يفهم من السياق، قال في(باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول، فيه لشيء واحد)؛ وهو باب كان وأخواتها :" ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل؛[أي على اسم كان] كما لم يجز في ظننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّة" (سيبويه،ج١، ٤٥).

وهذا يدل على أهمية فكرة الإسناد في المعنى النحوي الدلالي، فسيبويه هنا يؤكد احتياج المسند إلى المسند إليه، وعدم الاستغناء عنه أو الاقتصار على أحدهما ؛ لكي تتم العملية اللغوية.

(٢)

هناك من الباحثين من وضع هذه العلة ضمن العلل الاستعمالية؛ لأنها تعلل لاستعمال العرب، فهي لا تقوم على الافتراض والتخييل، وإنما تتجه إلى الاستعمال المباشر للغة فتصفه وتعلله (انظر: شعبان،١٨٥)،

ولكن الباحث يرى أن علة الاستغناء هذه تقع بين أنواع الكلم، وفي التراكيب المختلفة اعتمادًا على الدلالة المشتركة أو الواحدة – في بعض الأحيان– بين المستغنى والمستغى عنه، وهو ما عبر عنه سيبويه حين قال في(باب ما طاوع الذي فِعْله على فَعَلَ وهو يكون على انْفعل واقْتَعَلَ):" وذلك قولك: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، وحَطَمْتُهُ فانْحطمَ، وحَسَرْتُه فانْحسرَ، وشَوَيْتُه فانْشَوَى، وبعضهم يقول: فاشْتَوَى. وغمَمْتُه فاغْتَمَّ، وانْغمَّ عربيّة. وصَرَفْتُه فانْصرفَ، وقطعْتُه فانْقطعَ. ونظير فعلْتُه فانْفعل : أفْعَلْتُه ففعَلَ، نحو أدْخَلْتُه فدَخَلَ، وأخرجْتُه فخرجَ، ونحو ذلك. وربما استُغنى عن انْفَعَلَ في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك قولهم: طَرَدْتُه فذهبَ، ولا يقولون: فانْطردَ ولا فاطَّرد. يعني أنَّهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه" (سيبويه،ج٤، ٦٥، ٦٦).

لذا فقد آثرت أن أعرض هذه العلة ضمن العلة الدلالية؛ لأن الاستغناء يقع بين الكلم إذا كان في معناه، وكذلك يحدث في التركيب اللغوي، إذا وضح المعنى النحوي الدلالي، وهذه العلة كما يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة عند فهرسته كتاب سيبويه:"من سنن العرب في كلامهم "(عضيمة، ٧١)، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله:" لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"(سيبويه،ج٣، ١٥٨)، وقال أيضًا:" لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء، حتى يكون المستغنى عنه ساقطًا "(سيبويه،ج١، ٢٥)، وقال كذلك:"ويستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم"(سيبويه،ج٣، ٦٤٦).

ويصبح الهدف من هذه العلة هو الرغبة في الاقتصاد اللغوي. وإذا أردنا الوقوف على مثل هذه المواضع التي علل بها سيبويه بهذه العلة؛ الاستغناء أو الاكتفاء، نجدها تقع في مواضع شتى في كتابه، فمن هذه المواضع ما يأتي:

(٣)

أولًا: الاستغناء عن الفعل:

أ- الاستغناء بالمصدر عن الفعل؛ وذلك لقيام المصدر المكون من حروفه نفسها مقامه:

من المعروف في باب المفعول المطلق أن المصدر قد ينوب عن فعله، ويكثر ذلك في سياق الأمر والنهي والدعاء، فقد عقد سيبويه في كتاب بابًا أضمر فيه الفعل، وناب المصدر مكانه وذلك في سياق الدعاء تحت عنوان (باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره)، قال فيه:" وذلك قولك: سَقيا ورَعْيا، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفرًا، وجَدْعا وعَقْرًا، وبؤسا، وأُقَّةً وتُقَّةً ، وبُعْدًا وسُحْقًا. ومن ذلك قولك: تَعْسًا وتَبًّا، وجُوعًا [وجُوسًا] . ونحوُ قول ابن مَيَّادةَ [من الطويل] :

تَفاقَدَ قومِي إذْ يَبِيْعُوْنَ مُهْجَتِى بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

أي تبًّا.

" وقال [من الخفيف] :

ثمَّ قالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

كأنَّه قال: جَهْدًا؛ أى جَهْدي ذلك " (سيبويه،ج١، ٣١١، ٣١٢).

وَيُعَلِّلُ سيبويه للنصب على المفعول المطلق مستخدمًا التحليل اللفظي والمعنوي كما أشار إلى ذلك الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات (انظر: بركات،٥٧) فمن الناحية اللفظية: هناك مشاكلة لفظية بين الفعل المضمر والمصدر النائب عنه، قال سيبويه:" وإنَّما اخْتُزِلَ الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك [اللهُ]، ومِن خَيَّبَك الله "(سيبويه،ج١، ٣١٤).

فقد استغنى العرب في مثل هذه التراكيب عن اللفظ بالفعل، وصار ذكره توكيدًا له؛ قال ابن يعيش في شرحه للمفصل:" اعلم أنَّ هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدُّعاء للإنسان: سَقيًا ورَعْيًا، والمراد: سَقَاكَ اللهُ سقيًا، ورَعَاكَ اللهُ رَعْيًا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بَدَلًا من اللفظ بذلك الفعل؛ وذلك أنَّهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل، كما قالوا: الحَذَرَ، والمعنى احْذَرِ الحَذَرَ، ولم يذكروا: احْذَرْ، فلمَّا استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل، صار قولُك: سَقْيًا ورَعْيًا كقولك سَقاك الله، ورعاك اللهُ، فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرار الفعل، ومن ذلك قولك للمَدْعُوِّ عليه: خَيْبَةً، وجَدْعًا، وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا. فقولك: خيبة بَدَلٌ عن خَيَّبَك اللهُ، وهو مصدرٌ منصوبٌ به، وكذلك: جَدْعًا معناه: جَدَعَكَ اللهُ. ومثله : عقرًا، وبؤسًا، وبعدًا، وسحقًا؛ أي: عَقَرَهُ الله عقرًا، وأبْأَسَهُ اللهُ بُؤْسًا، وأبعدَه اللهُ بعدًا، وأسحقَه اللهُ سحقًا، على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاءٌ عليه أو له، وهي منصوبةٌ بفعل مضمر متروكٍ إظهاره؛ لأنَّها صارت بدلًا من الفعل، وبعضهم يُظهر الفعلَ تأكيدًا، فيقول: سقاك الله سَقْيًا، ورَعاك الله رَعْيًا، وليس بالكثير" (ابن يعيش،ج١، ٢٨٠).

ومن الناحية المعنوية: قال سيبويه: " وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنَّك قلت: سَقاك الله سَقيا، ورَعاك [الله] رعيا، وخيبك الله خيبةً. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب"(سيبويه،ج١، ٣١٢). فالمعنى دعاء له أو عليه باستخدام المصدر النائب عن فعلِهِ، وأضمر الفعل استغناءً عنه بالمصدر الذي يفيد معناه ومشاكلته اللفظية.

ومثل السابق مصادر تنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وهذا النوع يختلف عن السابق في كون هذه المصادر ليست دعائية. وقد عَنْوَنَ لذلك بقوله (باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر في غير الدُّعاء)، قال فيه:" من ذلك قولك: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا وعَجَبًا، وأفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا ونَعامَ عَيْنٍ، ولا أفْعَلُ ذاك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، ولأفعلنَّ ذاك ورَغْمًا وهوانًا"(سيبويه،ج١، ٣١٨، ٣١٩).

وإنما نصب المصدر هنا؛ لأنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من حروف المصدر نفسه النائب عن الفعل، وهنا تتحقق المشاكلة اللفظية بين المصدر والفعل المضمر، قال سيبويه مقدرًا الفعل المضمر من حروف المصدر النائب عن الفعل :" فإنَّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحْمَدُ الله حمدًا وأشكرُ اللهَ شُكْرًا، وكأنَّك قلت: أعْجَبُ عَجَبًا، وأكْرِمُك كَرامةً، وأسُرُّك مَسَرّةً، ولا أكادُ كَيْدًا ولا أهُمُّ هَمًّا، وأرْغِمُك رَغْمًا "(سيبويه،ج١،٣١٩).

وأحيانا يعبر سيبويه عن الاستغناء بأن العرب استخدمت هذا بدلًا من اللفظ بكذا – وهو واضح في الباب السابق أيضا – يقول سيبويه موضحًا نصب المصادر غير الدعائية السابقة، واختزلوا الفعل وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ به:" وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّهم جعلوا هذا بدلًا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدُّعاء. كأنَّ قولك: حَمْدًا في موضع أحْمَدُ الله، وقولك: عَجَبًا منه في موضع أعْجَبُ منه، وقوله: ولا كَيْدًا في موضع ولا أكادُ ولا أهُمُّ"(سيبويه،ج١،٣١٩).

ومن تلك المواضع التي نَصَّ فيها سيبويه على نصب المصدر النائب عن فعله ما جاء تحت عنوان (هذا باب أيضًا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) والفرق بين هذه المصادر والسابقة أنَّها جامدة؛ أي تلزم حالة واحدة و ولا تدخلها الألف واللام، قال سيبويه:" ولكنَّها مصادرُ وُضِعَتْ موضعا واحدا لا تَتصرَّفُ في الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر. وتصرُّفُها أنّها تَقَعُ في موضع الجرِّ والرفع، وتدخلُها الألفُ واللام. وذلك قولك: سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ وريْحانَه، وعَمْرَك الله إلَّا فَعَلْتَ [وقِعدَك الله إلاَّ فعلتَ]، كأنَّه حيث قال: سُبْحانَ اللهِ قال: تسبيحًا، وحيث قال: وريحانَه قال: واسترْزاقا؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرِّزْقُ.

" فنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحًا، وأسْترزِقُ الله استرزاقًا؛ فهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ وريْحانَه، وخُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: أسبِّحك وأسترزقُك. وكأنَّه حيث قال: معاذَ اللهِ، قال: عِياذًا باللهِ. وعياذًا انتَصب على أعوذُ باللهِ عياذًا، ولكنهم لم يُظْهِروُا الفعل ههنا كما لم يُظهر في الذي قبله"(سيبويه،ج١،٣٢٢).

فالاستغناء حادث بين المصدر والفعل المضمر؛ الذي يقدر من حروف المصدر الجامد النائب عنه، ويسير سيبويه على طريقته في التحليل والتعليل فيعلل نصب الفعل هنا؛ لوقوع المصدر المنصوب مكان الفعل، وقد استغنى بالمصدر عن ذكره، و قُدِرَ الفعلُ من المصدر، فعندما نقول: معاذ الله، أعوذ بالله معاذًا وعياذًا وعوذًا، فهناك مشاكلة لفظية صوتية بين المصدر والفعل المضمر؛ لذا جاء إعرابُها على أنَّها مفعول مطلق مؤكد للفعل المضمر، كما أنه توجد مشاكلة معنوية دلالية بينهما، وإن كانت مختلفة من حيث الدلالة الزمانية والحدث.

ومن صور استغنائهم بالمصدر عن الفعل، ما جاء في (باب ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه؛ لأنه يَصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلًا من اللفظ بالفعل، كما كان الحَذَرَ بدلا من احْذَرْ في

الأمر)، قال سيبويه:" وذلك قولك: ما أنت إلَّا سَيرًا، وإلَّا سَيرًا سَيْرًا، وما أنت إلَّا الضَّربَ الضربَ، وما أنت إلَّا قَتْلا قَتْلا، وما أنت إلَّا سَيرَ البَريد [سيرَ البريد]. فكأنه قال في هذا كلِّه: ما أنت إلَّا تَفْعَلُ فعلا، وما أنت إلَّا تَفعَلُ الفعلَ، ولكنَّهم حذفوا الفعل لما ذكرتُ لك... وتقول: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا سيرًا سيرًا، وكذلك في لَيْتَ ولَعَلَّ ولكنَّ وكأنَّ وما أشبه ذلك، [وكذلك إن قلت: أنت الدَّهرَ سَيْرًا سَيْرًا]، وكان عبدُ الله الدَّهرَ سَيْرًا سيرًا، وأنت مُذُ اليوم سَيرًا سَيْرًا "(سيبويه،ج١،٣٣٥).

فالمصدر نائبٌ مناب الفعل المضمر في الدلالة على معناه، وهو مضمر وجوبًا؛ لأنه يضمر وجوبًا إذا كان المصدر مكررًا أو واقعًا في أسلوب حصر، وإلي ذلك أشار ابن مالك بقوله في ألفيته:

كذَا مُكَرَّرٌ وَذُوْ حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

(ابن عقيل،ج٢، ١٨٠)

ويفسر ابن يعيش في شرحه للمفصل ذلك:" إنَّما يُقال هذا لِمن يكثُر منه ذلك الفعلُ، ويُواصِله، فاستغنى بدلالةِ المصدر عن إظهاره، وليس ذلك ممَّا يختصّ بالمخاطَب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب، كما تستعمله في المخاطَب، فتقول: زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا، إذا أخبرتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى. وتقول: أنتَ الدَّهْرَ سَيْرًا سَيْرًا، وأنتَ هذا اليومَ سيرًا سيرًا، وكان عبدُ الله سيرًا سيرًا، إذا أخبرتَ بشيءٍ متَّصِلٍ بعضُه ببعضٍ. وإن رفعتَ، وقلت: ما أنت إلا سيرٌ سيرٌ، على معنَى: ما أنت إلَّا صاحبُ سير، وحذفتَ الصاحب، وأقمتَ السير مُقامَه، لم يدل على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلَّ النصبُ، إنَّما أخبرتَ أنَّه صاحبُ سير لا غير" (ابن يعيش،ج١،٢٨٢).

فانظر إلى ذلك الفرق الدلالي الذي أشار إليه ابن يعيش، فالنصب في نحو قولهم: ما أنت إلَّا سَيْرًا سَيْرًا، يدل على كثرة ذلك واتصاله، وبالرفع في نحو قولهم: ما أنْتَ إلَّا سَيْرٌ سَيْرٌ، يدل على أنَّه صاحب سير ولا كثرة مع ذلك الإخبار.

ومما حذف فيه الفعل وجوبًا، ويكتفون بدلالة المصدر؛ ما جاء في باب المفعول المطلق حيث يقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، فهم يقدرون الفعل من حروف المصدر النائب عنه، قال سيبويه:"وأمَّا ما يَنتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك: أقِيامًا يا فلانُ والناسُ قعودٌ، وأجُلوسًا والناسُ يعدُون، لا يريد أن يُخبرِ أنه يَجلس، ولا أنَّه قد جلس وانقضى جلوسُه، ولكنَّه يُخبر أنَّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفي قيامٍ " (سيبويه،ج١،٣٣٨).

<u>ب- الاستغناء بالاسم عن الفعل؛ وذلك لقيام الاسم المكون من حروف الفعل مَقامه:</u>

وهذا النوع من الاستغناء يختلف عن السابق في أنه اسم والسابق مصدر، وأحيانا يستغنى عن الفعل بالاسم، مثل: انتصاب الأسماء المأخوذة من لفظ الأفعال المضمرة، قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تَستفهم):" وَذلِكَ قَوْلُكَ: أقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَأقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: قَاعِدًا عَلِمَ اللهُ وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ، وَقَائِمًا قَدْ عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ".

"وذلك أنَّه رأى رجلًا في حال قيامٍ أو حال قُعُوْدٍ، فأراد أن ينبِّهَهُ، فكأنَّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائمًا وأتَقْعد قاعدًا، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع. ومثل ذلك: عائذًا بالله من شرِّها، كأنَّه رأى شيئًا يُتَّقَى فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتَّى صار بمنزلة الذي رآه في

حال قيامٍ وقُعودٍ؛ لأنه يَرَى نفسَه في تلك الحال، فقال: عائذا [بالله]، كأنَّه قال: أعُوْذُ بالله عائذًا باللهِ، ولكنَّه حذف الفعل؛ لأنَّه بدلٌ من قوله: أعُوْذُ باللهِ، فَصَارَ هَذَا يَجْرِى ها هنا مَجْرَى عِيادًا بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرِّ فلانٍ"(سيبويه،ج١، ٣٤٠، ٣٤١).

ووقع خلاف بين النحاة هنا في ناصب الاسم، فقدره سيبويه – رحمه الله– من ألفاظ الوصف النائب عنه، على حين يقدر المبرد العامل: أتثبت. ووافق سيبويه في ذلك السيرافي؛ لأن الحال قد تأتي للتوكيد وإن دل الفعل عليه، ووضح أنه لا يجوز الإضمار إلا إذا دل عليه الحال المشاهدة، يقول:" القول عندي ما قاله سيبويه؛ لأنه قد تكون الحال توكيدًا كما يكون المصدر توكيدًا، وإن كان الفِعْلُ قد دل عليه قول الله عز وجل:" وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا" ولا يجوز إضمارُ الفعل الدال على الحال إلا أن يكون الحالُ المشاهدة تدل عليه، ولا يجوز أن يقول إنسان – مبتدئًا من غير حال تَدلُ عليه –: قائمًا يا زيدُ، كما تقول: يجوز: قيامًا يا زيدُ؛ لأنَّ المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دالٌ على فعل معين دون غيره، وإذا قال: قائمًا يا زيدُ، لم يَدُلَّ على فعل محصور؛ لأنَّه يجوز أن يقول: اثبتْ قائمًا، وتكلمْ قائمًا، واضحكْ قائمًا، وأشبه ذلك مما لا يحصر، وإنَّما جاز أن يقول: أقائِمًا وقد قعد الناس، لما شوهد منه القيام والتعمُّل له"(السيرافي،ج٢، ٢٠٤).

فسيبويه يقدر الفعل من الوصف النائب مكانه، وبهذا تصبح هناك مشاكلة لفظية ودلالية أيضًا؛ لأنَّ الفعل قد دلَّ عليه اسم الفاعل النائب عنه، ويعرب الاسم حالًا يفيد التوكيد، وهو ما أشار إليه السيرافي من قَبْلُ، وابن يعيش إذ يقول " والذي قدره سيبويه[يقصد الفعل المضمر من حروف الوصف النائب عنه] لا يمتنع؛ لأنَّ الحال قد يَرِدُ مؤكدًا كما يرد المصدرُ مؤكدًا، وإن كان الفعلُ قد دلَّ عليه اسمُ الفاعل " (ابن يعيش،ج٤،٣٠٥).

جـــ– الاستغناء بالضمير عن الفعل:

يقع الضمير ضمن الأسماء، وأحيانًا يستغنى عن الفعل بالضمير، ويكون الضمير بدلًا منه كما كان الحذر بدلًا من اللفظ بالفعل، وإنما حدث الاستغناء؛ لأنَّ الضمير صار في معنى الفعل، وهذا واضح في أسلوب التحذير، فعندما نقول: إيَّاكَ والأسدَ يا رَجُلُ، فالتقدير: اتَّقِ نَفْسَكَ والأسدَ، ألا ترى أن معنى(إيَّاكَ) إنَّما هو احذرْ واتَّقِ، وصارت بدلًا من اللفظ بالفعل، ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله:" ومن ذلك قولهم: مازِ رأسَك والسيفَ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذّره، كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ. وإنَّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا[يقصد سيبويه: عطفوا؛ أي ذكروا بعدها شيئا ثانيا]؛ لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوَّلُ بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ: إيَّاك ولم يكن مثلَ: إيَّاك لو أفردتَه؛ لأنَّه لم يَكثُر في كلامهم كَثْرَةَ إيَّاك، فشُبِّهتْ بإيَّاك حيث طال الكلامُ، و كان كثيرًا في الكلام. فلو قلت: نفسَك، أو رأسَك، أو الجِدارَ، كان إظهارُ الفعل جائزًا نحو قولك: اتّقِ رأسَك، واحفظْ نفسك، واتّقِ الجدارَ. فلمَّا ثنّيتَ صار بمنزلة إيَّاك، وإيَّاك بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحوَ: الحَذَرَ الحَذَرَ"(سيبويه،ج١،٢٧٥).

وهذا ما ذهب إليه المبرد في باب إيَّاك في الأمر:"... فلَمَّا كَانَتْ (إيَّاكَ) لا تقع إلَّا اسْمًا لمنصوب كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، دَالَّة عَلَيْهِ، ولَم تقع هَذِهِ الْهَيْئَة إلَّا في الْأَمْرِ؛ لأنَّ الأمر كُلَّه لا يكون إلَّا بفعل وَذَلِكَ قولك: إيَّاكَ والأسدَ يَا فتى، وَإِنَّمَا التَّأْوِيلُ: اتَّقِ نَفْسَكَ وَالأسَدَ، وَ(إيَّاكَ) مَنْصُوب بالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ والأسد متقيان، وَكَذَلِكَ: إيَّاكَ والصبى، وَإيَّاك ومكروه عبد الله، وَإن أكدت رفعت إن شِئْت، فقلت: إيَّاكَ أنْتَ وَزَيْدٌ؛ لأنَّ مَعَ (إيَّاكَ) ضميرًا، وَهُوَ الضَّمِير الذى في الْفِعْل الذى نصبها ألا ترى أن معنى (إيَّاكَ) إنَّمَا هُوَ: احْذَرْ، وَاتَّقِ، وَنَحْو ذَلِك"(المبرد،ج٣، ٢١٢).

د- الاستغناء بالحرف عن الفعل:

والاستغناء من سنن العرب في كلامهم؛ لذا نجده يقع بين أنواع الكلم الثلاثة، ومن هذه الأنواع: الاستغناء بالحرف عن الفعل، فأحيانًا يستغنى عن الفعل بالحرف، ويصبح الحرف يفيد ما يدلُّ عليه الفعل المستغنى عنه. وهذا واضح في باب النداء، ففي قولنا: يَا زَيْدُ، ويَا عَبْدَ اللهِ، فنجد أن لأنَّ أصل هذا التركيب جملة فعلية، و(يا) هذه حرف نداء أنيب مناب أدْعُو، وأصل التركيب أدْعُو زَيْدًا، وأدْعُو عَبْدَ اللهِ، فحذف الفعل وأنيب منابه (يا) النداء، ولا يجمع بينهما؛ لأنَّه لا يُجْمَع بين الْعِوَض والْمُعَوَّض عنه كما ذهب صاحب الإنصاف(ابن الأنباري،ج١، ٣٤٣).

فقد افترض النحاة أن أصل النداء، مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، فأصل التركيب(أدعو عبدَ الله)، والظاهر: (يا عبدَ اللهِ)، وهم عند إعراب المنادى يحتكمون إلى البنية العميقة (Deep structur)؛ لأن هذه البنية تقوم بمهمة تحديد التفسير الدلالي:" فهي؛ [أي البنية العميقة] تعبر عن الوظائف القاعدية التي تقوم بمهمة تحديد التفسير الدلالي (Semantical interpretation)" (عبد اللطيف،٥) . وهي حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي كما يذهب جون ليونز؛ لأن هذه البنية العميقة تقوم بدور المدخل إلى الدلالة الناتجة عن التركيب " (انظر: ليونز،١٨٠).

ولهذا الأصل جعل بعض النحاة النداء من المفعول به، وذكره ابن هشام بعد باب المفعول به قائلًا:" ومنه (يقصد من المفعول به) :" المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر، وبيانُ كونِه مفعولا به أن قولك: يا عبدَ اللهِ، أصله يا أدعو عبدَ اللهِ، فـــ(يا) حرف تنبيه، و(أدعو) فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و(عبد الله) مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرًا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين: أحدهما: دلالة قرينة الحال. والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مُقامَه وهو (يا) وأخواتُها "(الأنصاري،٢٤٣).

وبهذه المنهجية في التحليل علل سيبويه لنصب النداء، وجعله مما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قال:" ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبدَ اللهِ، والنِّداءُ كلُّه. وأمّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ ستراها في باب النِّداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعلَ؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يَا) بدلًا من اللَّفظ بالفعل، كأنَّه قال: يَا أُريدُ عبدَ اللهِ، فحذف أُريدُ وصارت(يا) بدلا منها؛ لأنَّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده. ومما يدلك على أنَّه يَنتصب على الفعل، وأنَّ (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل، قولُ العرب: يا إيَّاك، إنما قلتَ: يا إيَّاك أعْنى، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ، وصار يا وأيَا وأيْ بَدَلا من اللفظ بالفعِل" ((سيبويه،ج١، ٢٩١).

إن هذه المعالجة التحويلية تدل على أن مفهوم البنية العميقة كان واضحًا لدى النحاة الأوائل؛ ولهذا دعا الأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف:" إلى أنَّ مثل هذه المعالجة النحوية القديمة تفرض على الدارسين أن يقارنوا بينها وبين نظرية تشومسكي في النحو التحويلى التوليدي التي فرضت نفسها بقوة على ساحة الدرس اللغوي الحديث " (عبد اللطيف،٥).

ومما يستغنى به عن الفعل ما جاء في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) (ما) الزائدة للاستغناء عنه والتعويض، قال سيبويه معلقًا على قول العرب:" أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقت معك، وأمّا زيدٌ ذاهبا ذهبتُ معه. وقول الشاعر، عباس بن مِرداسٍ [من البسيط]:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِيَ لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنَّما هى (أنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهى ما التوكيد، ولزمتْ كراهية أن يُجحفِوا بها لتكون عوضًا من ذهابِ الفعل "(سيبويه،ج١، ٢٩٣) .

فقد استغنى عن الفعل وعُوِّضَ عنه بـــ (ما) لهذا لا يجوز في مثل الجمل السابقة الإتيان بالفعل بعد (أما) حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه. فـــــ(أمَّا) نائبة عن الفعل فكأنَّها فعل وهي بمنزلته، قال :" و(أمَّا) لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ؛ لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتَّى صار ساقطًا بمنزلة تركِهم ذلك في النداء وفي مَنْ أنت زيدًا "(سيبويه،ج١، ٢٩٤).

وللدكتور رمضان عبد التواب تفسير آخر؛ وهو:" أن النحاة قد وقعوا في تحريف في بيت العباس بن مرداس، وأن الصواب في رواية البيت: أبا خُراشَة إمَا كنت ذا نَفَر، هكذا: (إما كنت) بدلا من (أما أنت)، التي يزعم النحاة أنها تروى هذا، و(إما) هذه هي (إنْ) الشرطية المؤكدة بـــ (ما) الزائدة، وهذا كثير في كلام العرب" (انظر: عبد التواب، ٥٧، ٥٨).

ومثل ذلك عبارة (أمَّا أنت) قولهم: (إمَّا لا) فالتقدير: إنْ لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا. فحذفوا الفعل هنا؛ لكثرة الاستعمال، وزيدت (ما) على (إنْ) عوضا عن الفعل المحذوف؛ وادغما لقرب مخرجهما، قال سيبويه:" ومثل ذلك قولهم: إمَّا لَا، فكأنَّه يقول: افعَلْ هذا إنْ كنتَ لا تَفْعَلُ غيرَه، ولكنهم حذفوا [ذا] لكثرة استعمالهم إيَّاه وتصرفُّهم حتى استغَنوا عنه بهذا"(سيبويه،ج١،٢٩٥).

هـــ- الاستغناء بالفعل عن الفعل:

فقد اهتم سيبويه اهتمامًا واضحًا منذ بداية كتابه بالدلالة بين الفعل المستغنى والمستغنى عنه، واشترط لذلك كون الفعل المستغنى به يفيد الدلالة التي كان يفيدها الفعل المستغنى عنه، وجعل الاستغناء من الأعراض التي تقع في التراكيب، وَأوَّلُ ما مَثَّلَ به كان الفعل، إذ يقول في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض):" اعلم أنَّهم مما يَحْذِفُوْنَ الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطًا. وسترى ذلك إن شاء الله. فما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أدْر، وأشباهُ ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون: يَدَعُ ولا يقولون: وَدَعَ، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير"(سيبويه،ج١،٢٤،٢٥).

وإلى هذا الاستغناء يشير ابن الأنباري بقوله :" قد يستغنى بالحرف عن الحرف؛ [والمقصود من الحرف هنا الكلمة: اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا] في بعض الأحوال إذا كان في معناه، ألا ترى أنهم استغنوا بـــ(إليك) عن حَنَّاكَ، وبـــ (مثلك) عن كَكَ، وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بتَرَكَ؛ لأنه في معناه، وكذلك استغنوا به عن وَذَرَ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر، وعن اسم الفاعل منهما، فيقال: ترك تركًا فهو تارك، ولا يقال: وَدَعَ وَدْعًا، فهو وادِعٌ، ولا وذر وذرًا فهو واذِرٌ "(ابن الأنباري،ج٢، ٤٨٥).

ومن صور الاستغناء بالفعل عن الفعل؛ لأن المعنى واحد، ما أشار إليه سيبويه حين قال في (باب ما طاوع الذي فِعْله على فَعَلَ؛ وهو يكون على انْفَعَلَ وافْتَعَلَ):" وذلك قولك: كسرْتُهُ فانْكسرَ، وحطمْتُه فانْحطمَ، وحسرتُه فانْحسرَ، وشويْتُه فانْشَوَى، وبعضهم يقول: فاشْتوى. وغممْتُه فاغْتَمَّ، وانْغمَّ عربيّة. وصرفتُه فانْصرفَ، وقطعتُه فانْقطعَ. ونظير فعلتُه فانْفعلَ: أفعلتُه ففعَلَ، نحو أدْخلتُه فدخلَ، وأخرجتُه فخرجَ، ونحو ذلك. وربما استُغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك قولهم: طرَدتُه فذهبَ، ولا يقولون: فانْطردَ ولا فاطَّرد. يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"(سيبويه،ج٤،٦٥، ٦٦).

وفي لسان العرب مادة(طرد) نجد أنها لغة ردئية :" ويقال: طرَدْتُ فلانًا فذَهَبَ، ولا يُقالُ: فاطَّرَدَ. قال الجوهريُّ: لا يُقالُ من هذا انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ إلَّا في لغة رديئة "(ابن منظور،ج٨، ١٣٨).

ومن صور الاستغناء بين الفعل اعتمادًا على الدلالة ما جاء في (باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني) فهذا البناء (فاعَلْتُه) أصلهُ أن يكون لتساوي فاعلَيْن في فعل الشيء؛ لهذا يقول البغدادي في خزانته:" إنَّ أصل فاعَلْتُه أنْ يكون من اثْنَيْن فَصَاعِدًا وَإنَّ فَاعله مفعول فِي الْمَعْنى ومفعوله فَاعل فِي الْمَعْنى كخاصمته وسابقته"(البغدادي،ج٩، ٥٠٧)، فإذا غلب أحدهما، كان فعله على (فعَل يفعُل) إلا أن هذا لا يطرد في كل أمثلة هذا الباب، فأحيانًا يستغنون عن بناء بغيره؛ لأنه غير مستعمل، وهما على معنى واحد، يشير سيبويه إلى أن العرب قد استغنت عن (نازعته) بـــ (غلبتُه) إذ كان في معناه، قال سيبويه:"اعلم أنك إذا قلت: فاعَلْتُه، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعَلْتُه. ومثل ذلك: ضاربتُه، وفارقتُه، وكارمتُه، وعازَّني وعاززْتُه، وخاصمني وخاصمته. فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمتُه... وليس في كل شيء يكون هذا. ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعْتُه، استغنى عنها بغلبْتُه وأشباه ذلك "(سيبويه،ج٤، ٦٨).

ويقع الاستغناء بين الصيغ الفعلية اعتمادًا على كثرة دوران هذه الصيغ على الألسنة، فقد يجتمع صيغتان على معنى واحد، فيستغني بإحداهما عن الأخرى نتيجة لعدم انتشارها، وإن كانت الأخرى يقبلها القياس ويقرها، ومن ذلك ما عَنْوَن له سيبويه بقوله (هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ في الفعل للمعنى) يذكر سيبويه فى هذا الباب أنَّك إذا أردت أنْ تنقلَ الفعل عن فاعله، وتصييره مفعولًا قلت: فَعَّلْتُ أو أفْعَلْتُ والمعنى فيهما واحد، قال:" تقول: دَخَلَ وخَرَجَ وجَلَسَ. فإذا أخبرتَ أنَّ غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلت: أخْرَجَه وأدْخَلَه وأجْلَسَه. وتقول: فزع و أفْزَعْتُه، وخاف وأخفته، وجال وأجَلْتُه، وجاء وأجَأْتُه؛ فأكثرُ ما يكون على فَعل(بضم العين وفتحها وكسرها) إذا أردت أنَّ غيره أدخله في ذلك يُبنى الفعل منه على أفْعَلْتُ. ومن ذلك أيضًا مكث وأمكثته. وقد يجيء الشيء على فَعَّلْتُ فيشرك أفْعَلْتُ، كها أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فرح وفَرَّحْتُه، وإن شئت قلت أفرحته؛ وغَرِمَ وغرَّمْتُه، وأغْرَمْتُه إنْ شئتَ؛ كما تقول: فزعته وأفزعته. وتقول: مَلُح ومَلَّحْتُه؛ وسمعنا من العرب من يقول: أمْلَحْتُه، كما تقول: أفزعته، وقالوا: ظَرُفَ وظَرَّفْتُه، ونَبُلَ ونَبَّلْتُه؛ ولا يستنكر أفْعَلْتُ فيهما، ولكن هذا أكثر واستُغني به" (سيبويه،ج٤، ٥٥).

فالذي سوغ هذا الاستغناء هو المعنى؛ لأنهما قد اشتركا في معنى واحد، فحدث الاستغناء واكتفوا بالأشهر والأكثر دورانًا على الألسنة.

ومما يمكن إدراجه تحت باب الاستغناء بالفعل عن الفعل، ما جاء في أسلوب الاشتغال، وهذا الأسلوب يقع في القرآن كثيرًا– وهذه هي عبارة سيبويه نفسه– وحقيقته أنْ يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق: زيدًا ضربتُه، فقد اشتغل الفعل بالضمير، وهذا الاسم السابق يجوز لك فيه أمران: إما أن ترفعه ويكون مبتدأ، والجملة من الفعل وما عَمِلَ فيه جملة فعلية في محل رفع خبر، أو أنْ تجعل هذا الاسم الذي بُدِئَ به منصوبًا، لكن لا نستطيع أنْ نقول إنَّه مفعول به للفعل المذكور؛ لأن الفعل المذكور أخذ مفعوله وهو الضمير، إذن مفعول به لأي شيء؟ نقول: مفعول به لفعل آخر مقدر قبله، يفسره الفعل الموجود، فقد استغنى بالفعل المذكور عن ذكر الفعل مرة أخرى، قال سيبويه عن هذا الفعل المضمر المستغنى عنه:"تقول: أعبدَ الله ضربتَه، و أزيدًا مررتَ به، و أعمرًا قتلتَ أخاه، و أعمرًا اشتريتَ له ثوبًا. ففي كلِّ هذا قد أضمرتَ بين الألف(يقصد همزة الاستفهام) والاسم فعلا هذا تفسيرُه، كما فعلتَ ذلك فيما نصبتَه في هذه الأحرف في غير الاستفهام " (سيبويه،ج١، ١٠٥). ويقول أيضًا معللًا نصب الاسم بالفعل المضمر استغناءً بتفسيره:" وإن شئت قلت: زيدًا ضَرَبْتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يُفَسِّرُهُ، كأنَّك قلتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُه، إلاّ أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَر"(سيبويه،ج١، ٨١).

يقصد سيبويه أن الاسم معمول لهذا الفعل المضمر، منصوب على أنَّه مفعول به، وَحَسُنَ الاستغناء هنا؛ لأنَّ الظاهر دال على المستغنى عنه، وهو مثل لفظه ومعناه.

ومن صور الاستغناء عن الفعل ما جاء عن العرب من استغنائهم بصيغة ما أفعل فعله عن صيغة ما أفعله؛ وإن كانت الصيغة الثانية قياسية إلا أنَّها تُركَتْ؛ لأنهما على معنى واحد؛ وهو التعجب؛ ولأن العرب لم تستعملها في بعض المواضع، واكتفوا بالصيغة الأولى عن الثانية، كما استغنوا عن ودع بترك، إذ يقول في :" باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلا، كما استغنى بتركْتُ عن ودعْتُ، وكما استغنى بنسوةٍ عن أن يجمعوا المرأة على لفظها. وذلك في الجواب. ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أجوبَه، إنَّما تقول: ما أجودَ جوابه. ولا تقول: هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جوابًا، ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أجوب به، وإنَّما تقول: أجود بجوابه. ولا يقولون في قال يقيلُ ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته. وما أنومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا تركتُ ولم يقولوا ودعتُ "(سيبويه،ج٤، ٩٩).

فقد اشترط النحاة في الفعل الذي يبنى منه التعجب مباشرة أن يكون ثلاثيا، ووضح سيبويه في الفقرة السابقة أنَّه يمكن الصياغة من الفعل الرباعي إذا كان قبل التعجب على وزن (أفعل)، ولكن العرب لم تستخدمه في الحروف السابقة؛ وذلك لأنهم استغنوا عنه بغيره كما وضَّحَ سيبويه، فقد كان سيبويه يرى أن القياس في التراكيب السابق هو قول: ما أقيله وما أجوبه، ولكن العرب استغنوا عن ذلك كما استغنوا عن ودع بترك، قال السيرافي شارحًا قول سيبويه السابق:" وظاهر كلام سيبويه يدل على أن التعجب بما فعله أفعل كثير مستمر، وأنَّه لم يستعمل فيه هذا الحرف على طريق الاستغناء بالشيء عن الشيء"(السيرافي،ج٤، ٤٧٤).

(٤)

ثانيًا: الاستغناء عن الاسم :

وأحيانا يقع الاستغناء عن الاسم والمصدر الصريح بالفعل؛ وذلك لأن الفعل في معناهما، ولهذا يمكن القول بأن سبب الاستغناء هو قرب الدلالة بين المستغنى به؛ هو الفعل والمستغنى عنه؛ وهو الاسم أو المصدر الصريح، ومن صور الاستغناء بالفعل عن غيره ما يأتي:

أ- الاستغناء بالفعل عن الاسم والمصدر الصريح:

ومن ذلك ما جاء في باب كاد وأخواتها، فالأصل في المبتدأ أو ما ينزل منزلته أنَّه يجوز الإخبار عنه بالاسم المفرد أو الجملة أو شبه الجملة، ولكن خصت كاد وأخواتها بالإخبار بجملة فعلية، فعلها مضارع، وقد بقيت بعض الظواهر دليلًا على الأصل المستغنى عنه، وهو ما أطلق عليه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب مصطلح الركام اللغوي، والمقصود بهذا المصطلح هو:"بقايا الظواهر اللغوية المندثرة؛ لأننا نعتقد أن الظاهرة اللغوية الجديدة، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنبا إلى جنب مدة من الزمن، قد تطول وقد تقصر، وهي حين تتغلب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاء مبرما، بل يتبقى منها بعض الأمثلة، التي تصارع الدهر، وتبقى على مر الزمن" (عبد التواب،٥٩).

وهذا ما أشار إليه سيبويه حين نَصَّ على أنَّ موقع الفعل في الخبر إنما هو لاسم، ولكنهم قد استغنوا عنه بالفعل، إذ يقول:" واعْلَمْ أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأنْ تَفْعَلَ عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبـــ (لو أنه ذاهبٌ) عن (لو ذهابه). ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء. واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسًا. فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مُجرى كان" (سيبويه،ج٣، ١٥٨).

فقد حدث هذا الاستغناء؛ لقرب الدلالة بين الجملتين: المستغنى به والمستغنى عنه، وإن أضافة الجملة المستغنى بها بعض المعاني التي لم تكن موجودة في حالة الإخبار بالاسم، فمن المعروف أن الفعل:" يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء" (الجرجاني،١٧٤)، وهذا بخلاف الاسم الذي يقتضي الثبات.

ومن الشواهد التي جاءت على الأصل وقد شرحها صاحب خزانة الأدب، قول تأبط شرًّا [من الطويل]:

فأبتُ إلى فُهمٍ وَما كِدتُ آيبا... وكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ

على أنَّ أصل خبر كَاد الِاسْم الْمُفْرد كَمَا فِي الْبَيْت السابق، إذ يقول:" قال ابن جني في إعراب الحماسة: استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع وذلك أن قولك: كدت أقوم أصله كدت قائمًا"(البغدادي،ج٨، ٣٧٤).

ومثله قول رؤبة [من الرجز] :

أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

(البغدادي،ج٨، ٣٧٤)

فقد جاء بالخبر في كاد وعسى على أصله، فالإخبار بالمفرد هو الأصل، والفرع هو وما كدتُ أعوبُ، وإني عسيت أن أصوم، فقد منع الوزن ذلك وجاء به على أصله.

ومن صور الاكتفاء بنوع واحد من أنواع الخبر، وهو الخبر الجملة الفعلية ما ورد عن العرب في أسلوب التعجب، فمن المعروف بين النحاة أن خبر المبتدأ نوعان: مفرد، وجملة، والأصل هو المفرد، وهذا واضح من خلال تعليق الأشموني على قول ابن مالك في ألفيته:

وَمُفْرَدًا يأتي ويَأتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الّذِي سِيقَتْ

إذ يقول: "ومفردًا يأتي الخبر؛ وهو الأصل" (الصبان،ج١، ٣١٠). وفي أسلوب التعجب هذا حدث الاستغناء عن الخبر المفرد بالجملة الفعلية، وإن كان المفرد هو الأصل إلا أننا لم نسمع العرب تقول: ما مُحَسِّنٌ السماءَ ! وذلك لأنهم اكتفوا عن الخبر المفرد بالجملة الفعلية، قال ابن جني:" ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب نحو قولهم: ما أحسن زيدًا، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة " (ابن جني،ج١، ٣٩١).

وقد عرض سيبويه في باب التعجب للصيغ القياسية التي يكون عليها هذا الأسلوب، ولم نسمع العرب قد ذكرت خبرًا لـــ "ما التامة التعجبية" غير الجملة الفعلية، هذا الأسلوب بهذه الصورة اللفظية قُصِدَ لذاته، فلا يُؤتي من الفعل أحسن مثلا بالمضارع أو غيره، كما أن هذا الفعل لا يجوز فيه تقديم معموله عليه؛ لأن (ما) لها حق الصدارة، قال سيبويه في(باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه):" وذلك قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب. وهذا تمثيل ولم يُتَكَلَّم به. ولا يجوز أن تُقَدِّمَ عبدَ اللهِ وتؤخِّرَ (ما) ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا"(سيبويه،ج١، ٧٢، ٧٣).

ومن صور الاستغناء ما يقع بعد (لو)، فاعلم أنها خاصة بالفعل، واستغنوا بدلالة المصدر المؤول أو الفعل عن الاسم والمصدر الصريح؛ لذا يقدر النحاة ما بعدها من الأسماء بأنَّه معمول لمحذوف:" وتقول: لو أنه ذاهبٌ لكان خيرًا له، فأنَّ مبنيَّة على (لو) كما كانت مبنيَّة على لولا، كأنَّك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإنْ كانوا لا يبنون على (لو) غير أن، كما كان تَسْلَمُ في قولك: بذي تسلم في موضع اسم، ولكنَّهم لا يستعملون الاسم؛ لأنّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا" (سيبويه،ج١،١٢١) و(الفارسي،ج٢، ٢٣٢).

ب- الاستغناء بالمصدر المؤول عن الاسم والمصدر الصريح:

فمن المعروف لدى النحاة أن المصدر المؤول يقع في الوظائف النحوية المختلفة؛ وذلك لأنه يقدر بمفرد، فهو تركيب لغوي يتكون من حرف مصدري يليه جملة اسمية أو فعلية، ويمكن أن يحل محله مصدر صريح يؤدي معناه، قال سيبويه في(باب إنَّ وأنَّ):" أما أنَّ فهي اسم وما عملتْ فيه صلةٌ لها، كما أنَّ الفعل صلة لـــ(أنْ) الخفيفة وتكون أنْ اسمًا. ألا ترى أنَّك تقول: قد عرفتُ أنَّك منطلقٌ، فأنَّك في موضع اسم منصوبٍ كأنَّك قلت: قد عرفتُ ذاك. وتقول: بلغني أنَّك منطلقٌ، فأنَّك في موضع اسم مرفوع، كأنَّك قلت: بلغني ذاك"(سيبويه،ج٣،١١٩، ١٢٠). فجملة : يسرُّني أنَّك نجحتَ. مكونة من أنَّ واسمها وخبرها، هذا المصدر المؤول استغنوا به عن المصدر الصريح؛ لأنَّه يؤدي معناه، والتقدير: يسرني نجاحُك.

يعرض سيبويه في كتابه لـــ (باب من أبواب أن التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدر) للمصدر المؤول فيذكر المصدر المؤول ويذكر تأويله، ومن هذه الأمثلة:" تقول: أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: " وَأنْ

تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ "[الآية ١٨٤، من سورة البقرة] "، يعني الصوم خيرٌ لكم. وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسان [من الكامل]:

إنِّي رأيْتُ مِنِ المكارمِ حَسْبَكم أنْ تَلْبَسوا حرَّ الثياب وتَشْبَعُوا

كأنَّه قال: رأيت حسبَكم لُبْسَ الثياب "(سيبويه،ج٣، ١٥٣، ١٥٤).

فهناك اشتراك بين البنية الظاهرة والبنية المؤولة في الدلالة،:" وهذا يؤكد أنَّ البنية السطحية تشترك مع البنية العميقة في إمداد الجملة بدلالتها، فالتحويل في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنية الجملة، ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب "(عبد اللطيف، ٥٤).

جـــــ- الاستغناء عن علامة المضمر في الفعل بالاسم الظاهر بعده:

من صور الاستغناء المنتشرة في كتاب سيبويه وغيره من النحاة الاكتفاء بالظاهر عن المضمر في الفعل، فالأصل في الفعل أن تحلقه علامات تدل على التثنية والجمع، ولكنه قد يستغنى عن ذلك اكتفاء بالظاهر بعده، ومثَّل سيبويه لهذه الظاهرة في مواضع مختلفة منها:

تقول: عسى الله أن يغفر لكم، وعسى المعلمان أن يقولا الحق، وعسى الطلاب أن يجتهدوا في الامتحان. فقد أفردتَ الفعل في الجمل السابقة اكتفاء بالظاهر بعده، وربما ذكره تأكيدًا، وهي لغة من لغات العرب تعرف بـــ "أكلوني البراغيث " وجاء عليها آيات من القرآن الكريم، وكثير من أحاديث النبي- صلى الله عليه وسلم - قال سيبويه:" واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهبٌ عن لو ذهابه "(سيبويه،ج٣، ١٥٨).

ومثال ما علله بالاكتفاء أو الاستغناء قوله:" وإنما قالت العرب: قال قومُك وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا" (سيبويه،ج٢، ٣٦، ٣٧)، ولله در سيبويه الذي نص على أن إلحاق العلامة هو الأصل اكتفوا عنه بالظاهرة بعده، وهو ما تظهره الدراسات السامية المقارنة، (انظر: عبد التواب، ٣٠٠).

ومثل هذا ما ذكره سيبويه عن إظهار علامة المضمر في نعم وبئس، لا يذكرون علامة المضمر استغناء بالظاهر، إذ يقول:" واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمرين في نعمَ، لا تقول: نِعْموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره"(سيبويه،ج٢، ١٧٩). أي أن العرب استغنوا بالفاعل الظاهر عن إلحاق الفعل ضميرًا يدل على التثنية أو الجمع أو الإناث، واكتفوا بدلالة الظاهر، وذلك مع (نعم) و(بئس).

وقد يقع الاستغناء بين الصيغ الاسمية المختلفة اعتمادًا على الدلالة المشتركة بين المستغنى والمستغنى عنه ومن ذلك:

د_ الاستغناء بتصغير صيغة عن أخرى اعتمادًا على الاتفاق في المعنى الـــذي يفيده المستغنى عنه والمستغنى به:

أحيانًا يُستغنى عن تصغير صيغة معينة بأخرى اعتمادًا على الدلالة الواحدة بينهما، فلا تصغر الصيغة على لفظها، وإنما تصغر على مرادف لها، ويقع هذا في تصغير الأسماء المبهمة، وقد عَلَّلَ سيبويه لذلك بقوله في باب تحقير الأسماء المبهمة:" فهذه الأسماء لمَّا لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن، حالها في أشياء قد بيَّناها حال غير المبهمة، صارت يُستغنى ببعضها عن بعض، كما

استغنوا بقولهم: أتانا مسيّانًا وعشيَّانًا عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قصْرًا، وهو العشيّ "(سيبويه،ج٣، ٤٨٩).

ولهذه الأسماء طريقةٌ خاصةٌ بهم في التصغير، فمن المعلوم أن التصغير في الأسماء يضم أوائلها إلا هذه الأسماء، فإنها يترك أوائلها على حالها قبل التصغير، فقد خالفوا بينها وبين تصغير الأسماء المتمكنة، فلم يأت بناؤها على "فُعَيْلٍ"، و"فُعَيْعِلٍ"، إذ يقول:" اعلم أن التحقير يضم أوائل هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأنَّ لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها – وقد بيّنَّا ذلك – فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها. وذلك قولك في هذا: هذيَّا، وذاك: ذيّاك، وفي ألَا: أليَّا. وإنَّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك "(سيبويه،ج٣، ٤٨٧).

ومما جاء في هذا الباب الاستغناء عن تحقير (مَنْ) و(أيّ) وهما بمنزلة (الذي)؛ أي أنهما أسماء موصولة، بتحقير (الذي) وقالوا: اللّذيَّا، قال سيبويه:" ولا يحقر مَن ْولا أيٌّ إذا صارا بمنزلة الذي؛ لأنهما من حروف الاستفهام، والذي بمنزلة ذا؛ لأنَّها ليست من حروف الاستفهام، فـ(من) لم يلزمه تحقيرٌ كما يلزم (الذي)؛ لأنَّه إنَّما يريد به معنى الذي، وقد استغني عنه بتحقير الذي، مع ذا الذي ذكرتُ لك "(سيبويه،ج٣، ٤٨٩).

ومما استغني عن تصغير لفظه (اللاتي)، استغنوا عن تصغيره بتصغير المفرد (التي) ثم جمعوا هذا المصغر بالألف والتاء ؛ لأنه جمع مؤنث إذ يقول:" واللاتي لا تحقَّر، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقّر عنه، وهو قولهم: اللّتيَّاتُ، فلمَّا استغنوا عنه صار مسقطًا"(سيبويه،ج٣، ٤٨٩).

ومما استغني عن تصغير لفظه (هذه) اسم الإشارة المؤنث، فلم يقولوا: هَذيّا؛ لأن هذا يلتبس بتصغير (هذا) الذي هو للمذكر، وحقروا (تا) وهي – أيضًا– اسم إشارة للمؤنث فيقولون: " تيَّا "، قال المبرد:" لأنك تقول (تا) في معنى (ذه)". قال سيبويه:" وإما تيَّا فإنما هي تحقير (تا)، وقد استعمل ذلك في الكلام. قال الشاعر، كعبٌ الغنويٌّ [من الطويل]:

وخبَّرْتُماني أنَّما الموتُ في القُرى فكيف وهَاتَا هَضْبَةٌ وقليبُ

وقال عمران بن حطَّان [من الوافر]:

وليسَ لعَيْشِنا هـــذا مَـــهاةٌ وليست دارُنا هاتَا بدار

وكرهوا أن يحقَّروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر " (سيبويه،ج٣، ٤٨٧، ٤٨٨).

والذي سوَّغ هذا الاستغناء الدلالة الواحدة بين المستغنى والمسغنى عنه، وقد ورد التصغير في البيتين السابقين على أصلهما وسوَّغه السياق، وخصوصية الشعر.

ومما عللله سيبويه بالاستغناء ويقصد به الاكتفاء ما جاء في (باب ما جرى في الكلام مصغَّرا وترك تكبيره؛ لأنه عندهم مستصغر فاستغني بتصغيره عن تكبيره) يذكر سيبويه في هذا الباب مصغرات لا مكبرات لها مستعملة؛ مثل: " جُمَيلٌ وكعيتٌ؛ وهو البلبل. وقالوا: كِعتانٌ وجِملانٌ فجاءوا به على التكبير. ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقر لقالوا: جُميلاتٌ. فليس شيء يراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.

"وسألتُ الخليل عن كُمَيْت فقال: هو بمنزلة جميلٍ؛ وإنما هي حُمْرَةٌ مخالطها سوادٌ ولم يخلص؛ فإنَّما حقروها؛ لأنَّها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال أسود ولا أحمر وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك: هو دُوَيْن ذلك"(سيبويه،ج٣، ٤٧٧).

فالمكبّر أصل والمصغّر فرع، ثم حدث اكتفاء أو استغناء بالفرع عن الأصل؛ أي بالمصغر عن المكبر؛ والدليل على ذلك أنهم يعودون إلى هذا الأصل عند جمع التكسير،

وإن كان غير مستعمل، يقول ابن يعيش:" اعلم أنّ هذه الأسماء أسماءٌ نطقوا بها مصغّرة؛ لأنّها عندهم مستصغَرةٌ، فاكتفوا بلفظ المصغّر عن المكبّر. فمن ذلك قولهم: (جُمَيْلٌ)، وهو طائر صغير شبيهٌ بالعُصفُور، و(كُعَيْتٌ)، وهو البُلْبُل، وقيل: شبيهٌ بالبلبل، وليس إيَّاه. وقد كسَّروهما على لفظ المكبّر، فقالوا: (جِمْلانٌ)، و(كِعْتانٌ)، كأنّهم قدَّرُوا المكبّر على (فُعَلٍ)، نحو: (جُمَلٍ)، و(كُعَتٍ)، كـ(صُرَدٍ)، و(نُغَرٍ)، ثمّ قالوا: (جِمْلانٌ)، و(كِعْتانٌ)، كـ(صِردانٍ)، و(نِغْرانٍ). وذلك أنَّ المصغّر لا يُكسَّر علي بناء الكثرة، كما أنَّ ما كُسِّر علي بناء الكثرة لا يُصغَّر لما ذكرناه من أنَّ بناء التكسير يدلُّ على الكثرة، وتصغيرُه يدلّ على القلّة، فبينهما تَنافٍ. وإذا كُسّر، إنَّما يكون التكسير للمكبّر، وإن لم يُلفَظ به" (ابن يعيش،ج٣، ٤٣٠).

وهذا يوضح أهمية الاعتماد على الدلالة في الاستغناء عن صيغة بأخرى متوافقة معها في الناحية الدلالية، وأحيانا يقع الاستغناء نتيجة لعدم استعمال هذه الصيغة أو غيرها، كما يوضح أهمية الاستغناء في تجنب اللبس، فإذا حدث لبس استغنت العرب عن ذلك البناء أو الصيغة بأخرى، وأهمية نظرية الأصول والفروع في النحو العربي في التعليل بالاكتفاء والاستغناء.

هـ- الاستغناء بين أبنية جموع القلة:

فقد عرض الشيخ عبد الخالق عضيمة في كتابه فهارس كتاب سيبويه للاستغناء الحاصل في أبنية جموع القلة، (انظر: عضيمة،٧٦) ؛ يرجح الباحث أن الذي دفع العرب إلى ذلك اجتماع هذه الأبنية على دلالة واحدة، وأنها تدل على أدنى العدد، وإنْ كان في هذه الدلالة نظر؛ لأن واقع اللغة يؤكد أن السياق والقرائن المصاحبة لأبنية القلة والكثرة هي التي تحدد دلالة هذا البناء أو ذاك على القلة أو الكثرة، وفي هذا يقول صاحب الكتاب:" وربَّما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة، وذلك قولهم: ثلاثةُ جُدُرٍ،وثلاثة كُتُبٍ "(سيبويه،ج٣، ٦٠١).

لهذا فقد ذكر النحاة أنه يجوز استعمال أبنية القلة مكان أبنية الكسرة والعكس ويبقى السياق والقرائن الأخرى ودورها في التحديد، قال الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي:" وقد ذكروا لجمع التكسير قسمين: جموع القلة، وهي ما بين الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة، وهي ما فوق ذلك، وحصروا أبنية القسمين وتكلموا عليها، ثم ذكروا أنَّه يجوز أنْ يستعمل كل منهما مكان الآخر " (الطناحي،م٢، ٥٤٨).

ومما يؤكد ذلك حدوث استغناء بين أبنية القلة والكثرة، فأحيانا يستغنون ببناء جمع القلة للدلالة على الكثرة، وعرض سيبويه لهذه المواضع ومنها قوله:" وربمَّا كسَّروه [يقصد بناء فَعَل] على أفعالٍ؛ [وهو من أبنية القلة]؛ لأنَّه ممَّا يكسَّر عليه فَعَلٌ، فاستغنوا به عن فِعالٍ ؛[وهو من أبنية الكثرة]. وذلك قولهم: بَطَلٌ وأبْطالٌ، وعَرَبٌ وأعْرابٌ، وبَرَمٌ وأبْرامٌ" (سيبويه،ج٣، ٦٢٨).

وأحيانًا يقع العكس؛ مثل: استغناؤهم بصيغة (فُعُل) عن (أفْعال) قال سيبويه:" كما استغنوا بثلاثة جُروحٍ عن أجْراحٍ" (سيبويه،ج٣، ٥٩٩). وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه الأبنية يجوز أن يستعمل كل منهما مكان الآخر، ويبقى السياق والقرائن الأخرى التي تُعَيِّنُ المقصودَ بالبناء.

ومن صور الاستغناء بين أبنية القلة بناء ما جاء على (فَعْل) من بنات الياء والواو والتي الياءات والواوات فيهن عين الكلمة فالقياس يقتضي أن تجمع على (أفْعُل)، ولكنهم استغنوا عن هذا البناء ببناء آخر من أبنية القلة وهو (أفْعَال) حتى صار بناء (أفْعُل) في هذا الباب ساقطًا وهو الأصل، قال سيبويه:" أمَّا ما كان (فَعلا) من بنات الياء والواو فإنَّك إذا كسَّرْتُه على بناء أدنى العدد كسّرته على (أفْعالٍ) وذلك: سَوطٌ وأسْواطٌ، وثوبٌ وأثوابٌ، وقوسٌ وأقْواسٌ. وإنَّما منعهم أن يبنوه على أفعُلٍ كراهية الضمة في الواو، فلمَّا ثقل ذلك بنوه على أفعالٍ... وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد أفْعُلٌ فجاء به على الأصل، وذلك قليل. قالوا: قوسٌ وأقْوُسٌ. وقال الراجز:

لِكُلِّ عَيشٍ قد لبِستُ أثْوُبَا " (سيبويه،ج٣، ٥٨٦، ٥٨٧).

وبعد أن عرض لما كان على (فَعْل) من بنات الواو والتي الواوات فيهن عين الكلمة عرض لما كان على(فَعْل) من بنات الياء والتي الياءات فيهن عين الكلمة فالقياس يقتضي أن تجمع على (أفْعُل)، ولكنهم استغنوا عن هذا البناء ببناء آخر من أبنية القلة وهو (أفْعال)، قال:" وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعلا) فإنَّك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيه على(أفْعَالٍ)، وذلك قولك: بيتٌ وأبْياتٌ، وقيدٌ وأقْيادٌ، وخيطٌ وأخياطٌ، وشيخٌ وأشياخٌ. وذلك أنَّهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء، وسترى ذلك في بابه إن شاء الله. وهي في الواو أثقلُ. وقد بنوه على أفعُلٍ على الأصل، قالوا: أعيُنٌ"(سيبويه،ج٣، ٥٨٨).

ومن ذلك الاستغناء عن جمع (غلام) فلم يقولوا: أغْلِمَة. استغنوا بقولهم: ثلاثة غِلْمَة، كما استغنوا عن (أفتاء) بقولهم: (فِتْية)، وكذلك (صِبْية) لم يقولوا: أصبية، فقد كان القياس يقتضي بناء (فُعال) على (أفْعِلةٍ)، ولكنهم استغنوا عن ذلك ببنائه على (فِعْلة) وإلى ذلك أشار ذلك بقوله:" وأما ما كان فعالا فإنَّه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ؛ لأنَّه ليس بينهما شيء إلاَّ الكسر والضُّم. وذلك قولك: غُرابٌ وأغربةٌ، وخراجٌ وأخرجةٌ، وبُغاثٌ وأبغثةٌ. فإذا أردت بناء أكثر العدد كسّرْتُه على (فِعْلانٍ)، وذلك قولك: غُرابٌ وغِرْبانٌ، وخُراجٌ وأخْرِجَة ٌ، وبُغاثٌ وبغثانٌ، وغلامٌ وغلمانٌ. ولم يقولوا: أغْلِمَةٌ، استغنوا بقولهم: ثلاثة غِلْمَةٍ، كما استغنوا بفتيةٍ عن أن يقولوا: أفتاءٌ" (سيبويه،ج٣، ٦٠٣). وقال – أيضًا :" ولم يقولوا: أصبيةٌ، استغنوا بصبيةٍ عنها"(سيبويه،ج٣، ٦٠٥).

فقد حدث استغناء؛ لأنهما يدلان على العدد نفسه، وهذا ما أكده صاحب المقتضب حين قال: " فأما غُلام فيستغني أن يُقَال فِيهِ أغْلِمة بقَوْلهمْ غِلْمَة؛ لِأَنَّهُمَا لأدنى الْعدَد، ومجازهما وَاحِد إِلَّا أَنَّك حذفت الزِّيَادَة فَإِذا حقرت غِلْمَة فالأجود أن ترده إِلَى بنائِهِ فَتَقول أغَيْلِمة وَكَذَلِكَ صِبْية وَلَو قلت صُبيّة وغُلَيْمة على اللَّفْظ كَانَ جيدا حسنا " (المبرد،ج٢، ٢٠٩).

و – الاستغناء بين أبنية جموع الكثرة:

جاء في اللمع تعريف جمع التكسير بأنه:" كل جمع تغير فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه، وَإِعْرَابه جَار على آخِره كَمَا يجْرِي على الْوَاحِد، تقول: هَذِه دورٌ وقصورٌ، وَرَأَيْت دورًا وقصورًا، ومررت بدورٍ وقصورٍ" (ابن جني،٢٢).

وقسم النحاة جمع التكسير إلى قسمين: جموع القلة وجموع الكسرة، وحددوا لك جمع أبنيته، والفارق بين الجمعين هو دلالة جموع القلة على ما بين الثلاثة إلى العشرة، ودلالة جموع الكثرة على ما فوق ذلك ، إضافة إلى اختلاف أبنية كل منهما عن الآخر، لكن أحيانا نجد أن من بين أبنية الكثرة بناء يستخدم بدلا من الآخر، ويستغنون عن بعض

أبنية جموع الكثرة بأبنية أخرى تدل على الكثرة، وتبقى الدلالة المشتركة بين المستغنى عنه والمستغنى به وهو دلالتهما على الكثرة هي المسوغ لذلك.

ومن صور الاستغناء في أبنية جموع الكثرة، ما ذكره النحاة من أن جمع ما كان على (فَعُولٍ) وصفا للمؤنث فإذا كسرته يجمع على (فَعائل) وأحيانا على (فُعُلٍ)، ولكن قد يقع الاستغناء بينهما؛ أي تقول:(فعائل) ولا تقول: (فُعُل) أو العكس؛ اعتمادًا على دلالة هذين البناءين على الكثرة، قال سيبويه:" وأما ما كان (فَعُولا) فإنَّه يكسَّرُ على (فُعُلٍ) عنيتَ جميع المؤنث أو جميع المذكر وذلك قولك: صبورٌ وصُبُرٌ، وغدورٌ وغُدُرٌ. وأما ما كان منه وصفا للمؤنث فإنهَّم يجمعونه على (فَعَائِل) كما جمعوا عليه (فَعيلة)؛ لأنَّه مؤنث، وذلك: عجوزٌ وعجائز، وقالوا: عُجُزٌ كما قالوا صُبُرٌ، وجدُودٌ وجدائد، وصَعودٌ وصَعائِد. وقالوا للواله: عَجُولٌ وعُجُلٌ، كما قالوا: عَجُوزٌ وعُجُزٌ، وسَلُوبٌ وسُلُبٌ، وسلائب كما قالوا عَجائز، وكما كسروا الأسماء. وذلك: قَدُومٌ وقدائمٌ وقُدُمٌ، وقَلُوصٌ وقلائِصُ وقُلُصٌ. وقد يُستغنى ببعض هذا عن بعض، وذلك قولك: صَعائد ولا يقال: صُعُدٌ، ويقال: عُجُلٌ ولا يقال: عَجائلُ"(سيبويه،ج٣، ٦٣٧).

ومن ذلك تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف من بنات الياء والواو، وكانت الياء والواو فيهن عينات، فقد استغنوا عند تكسيره بـــ (فِعَالٍ)، ولو يقولوا: (فُعَلاء) ولا (أفْعِلاء)، قال سيبويه في (باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف):" وأما ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسر على (فُعَلاء) ولا (أفْعِلاء)، واستغنى عنهما بفِعَالٍ؛ لأنهَّ أقلَّ مما ذكرنا وذلك: طويلٌ وطِوالٌ، وقويمٌ وقِوامٌ"(سيبويه،ج٣، ٦٣٥).

ومما استغني به في أبنية جموع الكثرة الاستغناء بـــ (فِعال) عن (فَعائِل) و(فُعَلاء)، إذ يقول:" وإذا لحقتْ الهاء (فَعيلا) للتأنيث فإنَّ المؤنث يوافق المذكر على (فِعالٍ)، وذلك: صَبِيحةٌ وصِباحٌ، وظَريفةٌ وظِرافٌ. وقد كسّر على (فَعائِل) كما كُسّرت عليه الأسماء، وهو نظير (أفْعلاء) و(فُعَلاء) ههنا، وذلك: صَبَائحٌ، وصَحائحٌ، وطبائبُ. وقد يدعون (فَعائِل) استغناءً بغيرها، كما أنهم قد يدعون (فُعَلاء) استغناءً بغيرها، نحو قولهم: صَغيرٌ وصِغارٌ ولا يقولون: صُغراءُ، وسَمينٌ وسِمانٌ. ولا يقولون: سُمَناء "(سيبويه،ج٣، ٦٣٦).

وأحيانا يستغنون عن (فِعال) و (فَعالى)، إذ يقول:" وإن شئت قلت في خُمْصانٍ: خُمْصانون، وفي نَدْمانٍ: نَدْمانون؛ لأنك تقول: ندمانةٌ وخمصاناتٌ. وإن شئت قلت في عُريانٍ: عُريانون، فصار بمنزلة قولك: ظَريفون وظَريفاتٌ؛ لانَّ الهاء ألحقت بناء التذكير حين أردت بناء التأنيث فلم يغيَّروا ولم يقولوا في عُريانٍ: عِراءٌ ولا عَرايا، استغنوا بعُراة لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتىَّ لا يدخلوه في كلامهم " (سيبويه،ج٣، ٦٤٦).

أي أنهم استغنوا عن تكسير (فُعلان) (عُريان) بتكسير ما في معناه وهو (فاعل) (عار)؛ لأنهما يجتمعان على معنى واحد، وكسروه على (فُعَلة)؛ مثل: حاف حُفاة، رام رُماة وغيرهما. قال السيرافي:" قال سيبويه: ولم يقولوا في (عُرْيان) (عِرَاء) استغنوا بـــ (عُرَاة)؛ لأنَّ (عُرْيان) في معنى (عَارٍ) و(عُرَاة) من جمع فاعل واستغنوا به " (السيرافي،ج٤، ٣٩٢).

فقد كان القياس يقتضي أن تجمع على (عِراء) كما قالوا (خُمْصان)(خِماصٌ)، ولكنهم طرحوه استغناء عنه بُعراة؛ لأنهما يجتمعان على معنى واحد. فكل هذا دليل على أن الاستغناء قد يحدث بين الصيغ اعتمادًا على الدلالة المشتركة ووحدة المعنى، وإن كان

السياق والقرائن الأخرى هي المسئولية عن تحديد هذه الدلالة وليست بنية الكلمة وإن كانت هذه البنية تشارك أيضا في الدلالة الناتجة عن التركيب.

(٥)

أشرتُ فيما سبق إلى أن سيبويه قد يستخدم المعنى اللغوي للاستغناء؛ وهو الاكتفاء وطرح الشيء وإهماله، والاستغناء بالشيء الاكتفاء به عن طلب غيره، فيعني به تمام المعنى النحوي الناتج من التركيب وبلوغه الدلالة المنشودة منه، ومن هذه المواضع ما يأتي:

أ- الاستغناء عن الفعل في أسلوب الاختصاص:

الاسم المختص يُنصب بفعل متروك وجوبًا، واستغنوا عن ذكره؛ لعلم المخاطب به، وتقديره: أعني أو أخص، فاكتفوا بالدلالة عليه، و تركوه اكتفاء واستغناء، قال سيبويه في باب(هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء):" وذلك قولك: إنَّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطَب " (سيبويه،ج٢، ٢٣٣).

ب- الاستغناء عن الألف واللام في الاسم المنادى:

ولا يخلو أسلوب النداء من صور الاستغناء المختلفة : عرضت فيما سبق للاستغناء عن الفعل بأداة النداء، وأعرض الآن للاستغناء عن الألف واللام في نداء الأسماء، فمن المعروف لدى النحاة أن الألف واللام تدخل على الأسماء بغرض تعريفها وتخصيصها عن بني جنسها، ويستغنون عنهما في النداء من قبل أنَّ الاسم في النداء معرفة بالقصد، فإذا كان دخول الألف واللام على الاسم يحقق هدفا دلاليا، فإن الاستغناء عنه من قبل أن هذا الهدف قد نتج من قصد الشيء وندائه، قال سيبويه :" وزعم الخليل – رحمه الله– أنَّ الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنَّه إذا قال يا رجل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسقُ ويا أيها الرجل، وصار معرفة ؛ لأنَّك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصدَ شيء بعينه. وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتضربْ"(سيبويه،ج٢، ١٩٧).

ج- الاستغناء عن ذكر أداة النداء:

أحيانا يستغنون عن ذكر أداة النداء؛ اكتفاءً بإقبال المنادى على المتكلم، وأحيانا يذكرونها مع إقبال المنادى؛ وذلك توكيدًا، هذا يقع بكثرة في أساليب العربية، قال سيبويه:" وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طُرِحَ كان مُسْتَغنًى عنه، كثير "(سيبويه،ج١، ٢٤٥). ويقول – أيضًا– عن ترك أداة النداء:" فلحاقُ الكاف(يقصد الكاف في كلمة رويد) كقولك: يا فلانُ، للرَّجُل حتَّى يُقبلَ عليك. وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ، إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتا لك. فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ؛ استغناءً بإقبالِه عليك "(سيبويه،ج١، ٢٤٤).

قد أغنى سياق الحال عن ذكر الأداة؛ أي أن عنصر غير لغوي؛ وهو رؤية المتكلم المخاطَب مقبلًا منصتًا له، قد أغنى عن العنصر اللغوي؛ وهو الأداة.

د- الاستغناء عن (أنْ)

ما ذكره سيبويه في(باب الحروف التي تضمر فيها "أنْ")، مثل: (حتى) و(كي) ولام التعليل ولام الجحود، واكتفوا عن إظهار (أنْ)؛ لاختصاص هذه الحروف بالعمل في الأسماء، فلمَّا علم المخاطَب ذلك تركوا ذكر (أنْ)، واستغنوا عنها بعلم المخاطَب

باختصاص هذه الحروف بالعمل في الأسماء، قال سيبويه عن(حتى) و (كي):" واعلم أنَّ(أنْ) لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر بعد أمَّا الفعل في قولك: أما أنت منطلقا انطلقتُ، وقد ذكر حالها فيما مضى. واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطَب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أنْ يحمل على أنْ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في أمّا، وما كان بمنزلة أما مما لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلا من اللفظ بأنْ " (سيبويه،ج٣، ٧).

وأمّا لام الجحود فلا يجوز فيها إظهار واستغنوا بها عن ذكر أنْ بعدها، إذ يقول سيبويه عنها :" واعلم أن اللام قد تجئ في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعلَ، فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيدًا، وكأنَّك إذا مثلت قلت: ما كان زيدٌ لأن يفعلَ، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل. فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل. فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعلَ، كما كان لن يفعل نفيا لسيفعل. وصارت بدلًا من اللفظ بـــ (أنْ) كما كانت ألف الاستفهام (همزته) بدلا من واو القسم في قولك: آلله لتفعلنَّ "(سيبويه،ج٣، ٩٣، ٩٤).

ويتضح مما سبق عرضه ما يأتي :

١- نلحظ أن علة الاستغناء سمة من سمات اللغة العربية. وقد رافقت القاعدة النحوية والصرفية منذ البداية .

٢- أنها من أكثر العلل انتشارًا في كتب النحاة– وبخاصة في كتاب سيبويه– وهي ترتبط بالأنظمة المختلفة للغة : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والتركيبية.

٣- تقع هذه العلة ضمن العلل الدلالية؛ لأنها تعتمد على الدلالة، فقد كان التركيب يقتضي عنصرًا لغويًا، ولكن استغني عنه؛ لوضوح الدلالة في ذهن المتكلم والمخاطَب.

٤- أنها لم تكن ظاهرة اعتباطية، وإنما هي سنة من سنن العرب في كلامهم، تعتمد على الدلالة الواحدة بين المستغنى والمستغنى عنه، والقرائن اللغوية المرتبطة بالتركيب وكذلك غير اللغوية.

٥- ترتبط هذه العلة بالقاعدة الكبرى في النحو العربي؛ وهي أمن اللبس، فلا يمكن أن يحدث الاستغناء إذا حدث لَبْسٌ، وإنما يحدث عند أمن اللبس.

٦- لنظرية الأصول والفروع في النحو العرب أثرٌ في هذه الظاهرة، فأحيانًا يستخدم الفرع ويستغنى عن الأصل، ويصبح شاذًا في الاستعمال وإن كان صحيحًا في القياس.

٧- لظاهرة كثرة الاستعمال أثر في الاستغناء، فما كثر على ألسنتهم استغنوا به عما لا يكثر.

٨- اهتمام سيبويه ببيان البنية التقديرية للتراكيب، عند التعليل بالاستغناء، وهو بعمله هذا يلتقي مع المناهج اللغوية الحديثة.

Abstract

The Omission as a cause in Sibawayh's book
(Grammatical Indicative Study)

By Ibrahim Mohamed Nagib

This research aims at revealing an important cause in the grammatical reasoning according to Sibawayh. The Omission cause used the Indication as a basis for it. The Omission cannot be done unless the meaning is fulfilled. For this process to take place, the omitted item and the compensating item must have the same indication. We observe while reading Sibawayh's book the striking frequency of the evolving of this cause. Therefore, I determined to study this cause to reveal his dependence on it in interpreting the grammatical structures, declare the importance of this cause in concluding the grammatical and morphological rules on one hand and the grammatical interpretation on the other hand, and the extent of Sibawayh's concern with the indication in reasoning a lot of the language phenomena which he displayed in his book.

المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبو الفتح . الخصائص. د.ط. القاهرة : المكتبة العلمية، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح. اللمع في العربية . د.ط. الكويت: دار الكتب الثقافية، د.ت.
- ابن عقيل، عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط٢. القاهرة : دار التراث، ١٤١٩ هـــــــــــــــ /١٩٩٨م.
- ابن فارس، أحمد . مقاييس اللغة. د.ط. القاهرة : دار الفكر، ١٣٩٩ هـ /١٩٩٨م.
- ابن منظور، محمد. لسان العرب.ط٣. بيروت: دار إحياء التراث، ١٤١٩ هـ /١٩٩٩م.
- ابن يعيش، يعيش. شرح المفصل للزمخشري .ط١. بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م.
- الأنباري، أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين.ط٤ . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٠ هـ /١٩٦١م.
- الأنصاري، ابن هشام . شرح شذور الذهب ي معرفة كلام العرب.د.ط. القاهرة : دار الطلائع، ٢٠٠٩م.
- بركات، إبراهيم . العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه . ط١ . القاهرة : الخانجي، ١٩٨٣م.
- البغدادي، عبد القادر. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . ط٤ . القاهرة : الجانجي، ١٤١٨ه/١٩٩٧م.
- الجرجاني، عبد القاهر . دلائل الإعجاز. ط٣ . القاهرة : الخانجي، ١٩٩٢م.
- الحديثي، خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . ط١ . الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- سيبويه، أبو بشر . الكتاب . القاهرة : الخانجي، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م.
- السيرافي، أبو سعيد. شرح كتاب سيبويه . ط٢. بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- الصبان، محمد. حاشية الصبان على شرح الأشموني.د.ط . القاهرة : المكتبة الوقفية، د.ت.
- ضيف، شوقي . المدار النحوية . ط٧ . القاهرة : دار المعارف، د.ت.
- الطناحي، محمود. في اللغة والأدب (دراسات وبحوث) .د.ط . بيروت : دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢م.
- عبد التواب / عثمان، رمضان/ رجب. تحفة الأحباب في النحو والإعراب.د.ط. القاهرة: دار الفردوس للطباعة، ١٩٩٤م.
- عبد التواب، رمضان. بحوث ومقالات في اللغة. ط٣. القاهرة: الخانجي،١٩٩٥.
- عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي.ط٣. القاهرة: الخانجي، ١٩٩٧م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. من الأنماط التحويلية في النحو العربي.ط١. القاهرة: الخانجي،١٩٩٠م.

- عبد اللطيف، محمد حماسة. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي.ط١. القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٠م.
- عضيمة، عبد الخالق. فهارس كتاب سيبويه . ط١. القاهرة: دار الحديث،١٩٧٥م.
- عوض، شعبان. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه.د.ط. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية،١٩٩٧م.
- الفارسي، أبو علي . التعليقة على كتاب سيبويه. ط١. القاهرة : مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.
- قاسم، حسام. الأسس المنهجية للنحو العربي.ط١. القاهرة: دار الآفاق العربية،٢٠٠٧م.
- ليونز، جون. نظرية تشومسكي اللغوية.ط١. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٨٥م.